مركز تكامل للدراسات والأبحاث

دراسات محكمة

قراءة سوسيومجالية لحالة الإعاقة بالمغربي

إسماعيل الراجي

حاصل على شهادة الماسترحول سوسيولوجيا المجال وقضايا التنمية الجهوية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة ابن طفيل-القنيطرة.

11 يونيو 2023

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

ملخص

تشكل الإعاقة موضوعا معقدا من حيث التناول والدراسة، فهي محل دراسات متعددة التخصصات التي تغوص في تشخيص واقع ذوي الإعاقة من عدة أبعاد، نفسية واجتماعية وصحية وتنمويا...إلخ. وتحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم لمحة عن موضوع الإعاقة من منظور حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالتركيز أساسا على المدخل السوسيولوجي، والاحالة إلى بعض المفاهيم والاصطلاحات القانونية المرتبطة بموضوع الإعاقة، من معجم العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، قصد تمهيد الطريق للقراءة في المؤشرات الإحصائية حول الإعاقة بالمغرب، وتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع، والتوزيع الترابي ...إلخ.

من المعلوم، أن موضوع الإعاقة يطرح باستمرار جملة من الأسئلة على المجتمع، والفاعلين التنمويين، والمؤسسات، ويكاد يكون في علاقته بالوضع التنموي العام، هو مرآة الحقوق والسياسيات التنموية، ومرآة تعكس أدوار الفاعلين في المجال (الفاعل السياسي، والمجتمع المدني، والمواطنين.) وتنزيل سياسية تكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي.

نروم من خلال هذا المقال إلى تقديم قراءة سوسيومجالية حول حالة الإعاقة في المجال المغربي، انطلاقا من قراءة وصفية لحالات ذوي الإعاقة وأصنافها بالمغرب، وذلك بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المحينة في الأبحاث الوطنية حول الإعاقة (معطيات رسمية)؛ ومعطيات المندوبية السامية للتخطيط(جهة حكومية)، هذا من جهة. ومن جهة ثانية سنحاول في هذا المقال أن نتناول بعض الإشكالات السوسيو-تنموية التي تواجه أشخاص في وضعية الإعاقة في المجال المغربي. وذلك بالعودة إلى بعض الدراسات والكتابات في الموضوع، وبالاعتماد على بعض الملاحظات من الواقع الميداني لأفراد معاقين في وسط ترتفع فيه مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد.

الكلمات المفتاح: مفهوم الإعاقة، المعاق، أصناف الإعاقة، انتشار الإعاقة، الإعاقة في الأوساط القروية، الإعاقة في الأوساط الحضرية.

Summary

The subject of people with disabilities is a complex subject in terms of treatment and study, because it is the subject of multidisciplinary studies that highlight the diagnosis of reality in all its aspects of people with psychological, social, health and developmental disabilities... Etcetera. This article aims to give an overview around the subject of disabilities in the field of human and social sciences, focusing on the sociological approach, and referring to some legal concepts and conventions related to the subject of disability, taken from the dictionary of human, social and legal sciences, in order to pave the way for the reading of statistical indicators on disability in Morocco, and the analysis of statistical data related to gender, territorial distribution...Etc.

We know that the issue of disability constantly raises a number of questions for society, and for the state because they are people who must enjoy the same rights as normal people, so the state must integrate them into society so that they can play a role in advancing the development of the country also to development actors and institutions, And almost in relation to the general development situation, it is the mirror of development rights and policies, and the reflection on the roles of actors on the ground (political actor, civil society, parents...) and the implementation of equal opportunities policy and the gender approach.

This article aims to provide a socio-spatial reading on the situation of disability in Morocco, through a descriptive reading of the cases of disabled people and their categories in the Moroccan territorial area, from updated statistical data from national research on disability (official data) and data from the High Commission for Planning (government agency), on the one hand. On the other hand, in this article, we will try to address some socio-developmental problems that besiege people with disabilities in the Moroccan field. Let us review some studies and writings on the subject, and based on some observations of the reality on the ground of people with disabilities living in families surrounded by multidimensional poverty.

Keywords: concept of disability, disability, types of disability, prevalence of disability, rural disability, urban disability.

مقدمة

عرف موضوع ذوي الإعاقة، مجموعات من التحولات والتغيرات في ارتباط بالتغيرات الاجتماعية والثقافية، أعادت صياغة المفاهيم المتعلقة بذوي الإعاقة في المجتمع. ومن الملامح المهمة الشاهدة اليوم، على إعادة النظر في مقاربة ذوي الإعاقة، الإقرار بأن الإعاقة قضية وظاهرة شاملة، ومركبة تتداخل فيها مستويات عدة من حيث التشخيص والمعالجة، ومن مخرجات هذا التصور، أن الإعاقة باتت قضية "إجتماعية"، لا مشكلة "شخصية" كما كان يتم النظر إليها في المقاربة السابقة عليها كالمقاربة الطبية التي سادت قبل السبعينات من القرن الماضي، فقد تم الانتقال من التصور الطيبي والصحي للإعاقة إلى التصور الاجتماعي الذي يؤكد أن إشكالية الإعاقة توجد فيما هو اجتماعي.

كانت بداية إعادة الاعتبار لقضية ذوي الإعاقة على الصعيد الدولي في بداية ستينيات القرن الماضي، حيث شكلت هذه الحقبة بداية هدم التصورات الاجتماعية والثقافية، وحتى المعرفية "المغلوطة" التي تطال الأشخاص في وضعية الإعاقة؛ حيث كانت بعض التصورات غارقة في العموميات والتصورات الدالة على "تمييز" ضد شريحة ذوي الإعاقة.

شكلت تسمية ذوي الإعاقة، والمعاق، أحد التعديلات التي تمت على مستوى الاسم، إذ تم اعتماد تسمية الإعاقة، والمعاق؛ بعدما كانت التسميات السابقة، غارقة في الوصم، فبات حسب استخدام مفردة الإعاقة، والمعاق، التي جاءت في مسار التحولات التي عرفتها قضية الإعاقة على الصعيد الدولي، حيث آخذت القضية بعدا دوليا، وعليه جاءت التشريعات الدولية والحقوقية من أجل تصحيح الوضع، وإعادة الاعتبار لذوي الإعاقة عبر صياغة سياسات عمومية مندمجة، تجعل فئة ذوي الإعاقة كباقي الشرائح الاجتماعية المهمشة، بكافة أنواع التهميش، والدعوة إلى النهوض بأوضاع ذوي الإعاقة الاجتماعية والحقوقية، والاقتصادية والسياسية والثقافية..، وذلك بالالتزام المؤسساتي بمعايير الاتفاقيات الدولية والأممية التي أكدت عليها اتفاقية ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة.

يعتبر المغرب من الدول التي تفاعلت مع قضية ذوي الإعاقة على الصعيد الدولي والحقوقي، فصادقت على اتفاقية ذوي الإعاقة، وبادرت إلى بلورة سياسات ترابية، تتعلق بالبعد الاقتصادي واجتماعي، وتراعي فيها أبعاد مقاربة النوعي الاجتماعي، من خلال التخطيط الاستراتيجي لشأن التنمية الترابية _المحلية، الجهوية، الوطنية_ وذلك بوضع شريحة ذوي الإعاقة في صلب التنمية، عبر مساق سياسة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي في المغرب. لكن السؤال الاشكالي الذي يطرح هل فعلا استطاعت هذه السياسات العمومية الترابية الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والمجالية للنهوض بأوضاع التنموية لذوي الإعاقة بالمغرب؟

في متن هذه المقالة، سنتناول ثلاثة محاور تتعلق بهذا الموضوع، نسلك فيها الانتقال من العام إلى الخاص. بخصوص المحور الأول؛ أفردناه لتأطير مفهوم الإعاقة من البعد اللغوي، والاصطلاحي والمفاهيمي؛ وفي هذا السياق يؤطرنا السؤال: ما خصوصية مفهوم الإعاقة والمعاق عن باقي المفاهيم السابقة عليه لغة ومن وحي الكتابات السوسيولوجية؟

أما المحور الثاني، تطرقنا فيه لخصوصية المقاربة المغربية لذوي الإعاقة من خلال الوقوف على المرجعيات التي تستند عليها ومن خلال استراتيجيات المعلنة للنهوض بأوضاع ذوي الإعاقة عموما، وسياسة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوعي الاجتماعي بالمغرب. ومن الأسئلة المؤطرة لهذا المحور: ما هي المرجعيات والسياسات العمومية الموجهة لذوي الإعاقة بالمغرب؟ وما التحديد المؤسساتي لذوي الإعاقة والمعاق المعمول به؟

أما المحور الثالث والأخير، فأردناه لتقديم بعض مؤشرات الإعاقة في المجال المغربي، على أكثر من متغير. ومن بين الأسئلة التي سيحاول التطرق لها هذا المحور، كم نسبة الإعاقة في المجتمع المغربي؟ وما أكثر أصنافها انتشارا؟ وما هي مطالب ذوي الإعاقة اليوم على ضوء ما تقدم من سياسيات وبرامج تنموية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لذوي الإعاقة في المغرب؟

أولا: إضاءات حول فهوم الإعاقة والمعاق

تعرضت شريحة ذوي الإعاقة في سياق حياتهم الاجتماعية وأبعادها لمجموعة من أنواع التمييز والتهميش والأوصام، ولعل الشاهد على ما لحق ذوي الإعاقة من حيف وتهميش واضطهاد-تاريخي، هو التمثلات الاجتماعية حولهم، والإنطبعات الثقافية المنتشرة في الثقافة الاجتماعية، سواء في الماضي البعيد أو القريب، فحالة الاضطهاد الشبيهة للحيف الذي تعرض له ذوي الإعاقة في تاريخ الحياة الاجتماعية وسيرورتها، _ربما يكون أكثر منه بقليل أو أقل منه بقليل_ ما تعرضت له المرأة في بعض المجتمعات، التي تتعرض لمجموعة من أشكال التمييز، سواء في المجتمعات القديمة، والحقبة الوسيطية والحديثة.

وها هي حقبة المعاصرة ما تزال فيها بعض فئات المجتمع ترزح تحت نير التمييز واللامساواة _ذوي الإعاقة_، ذلك الوضع الذي عاشته المرأة جراء التمييز بين الجنسيين[1] فالتمييز واللامساواة ضارب في عمق الثقافة والمجتمع، ومن ضحايا التمييز والتهميش في التاريخ الاجتماعي الأشخاص في وضعية الإعاقة، حيث فرضت عليهم مجموعة من الحواجز في المجال العام والخاص، أعاقتهم عن الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بل أكثر من ذلك في سياق الثقافي العام، حيث تم انتاج تصورات أسطورية حولهم غير بعيدة من تلك التي تم تشييدها في الثقافة المعبر عنها بالخطابات السلبية[2] اتجاه المرأة؛ فإذا كان الخطاب السلبي اتجاه المرأة سببه تشكل في خندق الذكورية، فإن الخطاب السلبي تجاه ذوي الإعاقة هو خطاب مجتمع وتمثلات ثقافية، نجم عنه اضطهاد لهذه الشريحة، تجلى ذلك في فرض عزلة قصرية عليهم، وتشكيل جملة من التمثلات والوصوم حولهم، وتحميلهم مشكلة الضعف والمرض والقصور...وغيرها من التمثلات والإجراءات في الواقع التي منها من يستتر بالخطاب الطبي والعلمي، ونحوه من الخطابات التي حجمت قضية ذوي الإعاقة، في مشكلة فردية، وجعلتها مشكلة المرض والصحة لا غير[3]. ما أردنا الإشارة اليه؛ من المعطيات المجالية والثقافية في تاريخ المجتمعات، تهميش ذوي الإعاقة ووصمهم. لم يكن مشكلة ذوي الإعاقة فقط مع الوصم الاجتماعي لهم، بل هذا المجتمع شكل بكل فاعليه أحد المساهمين في اضطهاد وعزل وحيف التمييز ضد هذه الشريحة. حيث عاش ذوي الإعاقة؛ معاقين من قبل المجتمع وبعض أنساق الثقافية والاجتماعية والسياسية..، وتم اعتبرت قضيتهم شخصية. ومن تجليات ذلك، الإحالة لذوي الإعاقة بتسميات من التسميات التي تحمل في ثناياها وصم من الأوصام، وتعبر عن وجهة نظر أحادية لتشخيص قضيتهم، حيث أعطيت لذوي الاعاقة تسميات في السابق، كانت حبلى بالدلالات، والمعاني عن فهم قضية ذوي الإعاقة في الاتجاه الخطأ، وهذه من التسميات التي استعملت لإشارة لذوي الإعاقة من قبيل[4]: المعوّقين (Handicapped)، والمقعدين(Cripsled)، إلى حد إطلاق عليهم، ذوي العاهات، والعاجزون... إلخ.

---

1 فرانسواز اريتييه، ذكورة و أنوثة: فكرة الاختلاف، ترجمة كاميليا صبحي،(مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ص 186-190.

2 للمزيد حول موضوع فكرة الاختلاف بين الجنسيين أنظر: فرانسواز اريتييه، ذكورة و أنوثة، المرجع السابق.

3 وسيم فنينش، كيف ينظر علم الاجتماع إلى الإعاقة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد7، العدد 2، الجزائر 2022، (ص ص 257-277).

4 طوني بينيت وآخرين، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1(2010). ص 100.

وعليه، انبرت مجموعة من الحقول المعرفية والعلمية من أجل وضع هذا الموضوع في مساقه الصحيح، وتناوله من زوايا عدة، من بينها الزاوية السوسيولوجيا التي وجدت في ظاهرة ذوي الإعاقة، والتمثلات الاجتماعية والثقافية حول الأشخاص في وضعية إعاقة، مختبرا حقيقيا للوقوف على بعض الوقائع والمواقف التي تحركها التمثلات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وتخيم على حياة الشرائح الاجتماعية والطبقية في المجتمع. وعليه، دخلت قضية ذوي الإعاقة مدار الاهتمام السوسيولوجي، بادئ الأمر من خلال سوسيولوجية الصحة والمرض[5].

على أثر انفتاح العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما، وعلم الاجتماع خصوصا؛ وتعدد المقاربات والنظريات حول موضوع المرض والصحة الذي ظل قبل انخراط العلوم الإنسانية من اهتمامات الطب؛ هذا الأخير اعتبر الاعاقة، أنها قضية الشخص المعاق؛ وهي مسألة "ضعف"[6]، لكن، عبر تدافع العلوم الإنسانية والعلوم الحقة، والتنازع على بعض قضايا الصحة والمرض، حالة الحقل الطبي والحقل السوسيولوجي، لتكون موضوع منافسة بين الطب والعلوم الإنسانية عموما ومن بين تلك القضايا قضية ذوي الإعاقة، فحسب المدخل السوسيولوجي، قضية ذوي الإعاقة ترتبط "بالإضطهاد الاجتماعي"[7].

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام السوسيولوجي بموضوع ذوي الإعاقة قد بدأ في ستينيات القرن الماضي، ومنذ هذا التاريخ، وعملية التدافع في التفكير في قضية الإعاقة حميمي بين عدة علوم من بينها علم الاجتماع والطب، حيث ازدهرت الكتابات حول قضايا سوسيو-صحية تتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي والجندر وغيرها من المسائل الاجتماعية التي يتشابك فيها البعد الثقافي بالاجتماعي بالعلمي..إلخ. ومن هذا المسار، تم تجاوز المنظور الأحادي الذي كان يؤطر قضية ذوي الإعاقة التي أصبحت ميدانا للعديد من العلوم والحقول الأكاديمية. ومن مشهد هذه الحركة العلمية، أن تم الانتقال من التسميات التي تدين الشخص المعاق، وتوصمه، وتوصيفه بأنه المشكل، إلى مقاربة تؤكد على أن ظاهرة ذوي الإعاقة، هي في بعدها مرتبطة بعوائق اجتماعية وثقافية حول الشخص المعاق وذوي الإعاقة. وعليه أطلقت تسمية الإعاقة على المعاقين وليس المعوقين، أي الذين يضع المجتمع حواجز أمام عيش حياتهم كباقي أفراد المجتمع. وتترجم كلمة Handicap[8] من اللغة الفرنسية وكلمة Disabilities من اللغة الإنجليزية، إلى إعاقة في اللغة العربية. فما دلالة كلمة إعاقة في اللغة العربية لغة واصطلاحا؟

---

5 علم الاجتماع الطبي"يعتبر علم الاجتماع الطبي من العلوم الاجتماعية وهو فرع مهم من فروع علم الاجتماع والذي يتحدد مجاله عند نقطة التقاط بين ما هو طبي وما هو اجتماعي. بمعنى أنه العلم الذي يهتم بالإنسان في علاقته بالمجتمع وبالصحة والمرض" الوحيشي أحمد بيري وعبد السلام بشير الدويبي، مقدمة في علم الاجتماع الطبي، ط1(ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1989)، ص11.

6 وسيم فنينش، كيف ينظر علم الاجتماع إلى الإعاقة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المرجع السابق، 262.

7 نفس المرجع، ص 262.

8 للمزيد أنظر موقع قاموس المعاني: قاموس عربي فرنسي، عربي إنجليزي، على الرابط الأتي: https://www.almaany.com/

1- الإعاقة لغة واصطلاحا

تسمى الحالة التي عليها الأشخاص الذين حدت من قدراتهم الوظيفية _المتعلقة بالإنسان في شتى أبعادها_ عوامل خارجة عن إرادتهم سواء كانت خلقية أو مكتسبة بذوي الإعاقة. ويعد الجسد[9] والبدن بأبعاده الثلاث، العقل، ووظائف الحواس، والقدرة على الفعل معيار الإعاقة في المجتمع، هذا الأخير الذي هو من " يضع التصور للجسد النموذج، وكل خارج عنه يعتبر معاقا جسديا"[10].

كلمة إعاقة في اللغة العربية، من مصدر أعاق. يقال أعاقه عن مواصلة المشي في الطريق، أي وقف أمام طريقه بالاعتراض المباشر. ومنه "عوق، يعوِّق، تعويقًا، فهو مُعوِّق ، والمفعول مُعوَّق"[11]. وبالمعنى الإجمالي للكلمة في اللغة العربية تذهب إلى التأكيد على ما معناه "المنع والصّرف"[12]. إذ تصرف الكلمة في اللغة العربية إلى معنى غير قدحي؛ بل، يحمل في معناه الأزمة في المحيط لا في الشخص. وتسمية الأمور ومراعاة المفردات والأوصاف فيها، هو جزء لا يتجزأ من الفهم الحقيقي لسياسة التدبير والمعالجة في الوضعيات الاجتماعية. فرغم ما تحمل حقيقة تسمية الإعاقة من دلالة على عدم اختزال المعاق في شأن نوعية الحالة التي عليها، إلا أن الاستعمال للكلمة في لغة العامة صرفت صرفا نحو الوصم[13]، برغم من عدم حمل هذه الكلمة في ذاتها للوصم، فتجد في الاستعمال الثقافي الشعبي والإعلامي أحيانا، من خلال التراشق بالعبارات الدالة على الوصم، كلمة الإعاقة التي صرفت لهذا المعنى الذي هو بعيد عن الكلمة لغة واصطلاحا في اللغة العربية. وهذا ما يؤكد على الحيف الثقافي والاجتماعي المعبر عنه في المخيال الاجتماعي، فتجد ذوي الإعاقة في المخيال الثقافي الشعبي، يطلق عليهم تسميات جد "خشنة" لا تعبر لا على الثقافة والهوية اللغوية التي ينتمي اليها الفرد، علما أن اللغة العربية أطلقت على من فقد بصره، البصير، وعلى ذلك الذي فقد حاسة السمع، السميع، وهكذا دواليك، في عملية تسمى عند أصحاب اللغة "التضاد اللغوي". إن ما أردنا الإشارة اليه، هو أن مسألة الوصم التي تصرف تحت اسم معاق، ليست من الكلمة بل الأخذ الاجتماعي للكلمة هو المحدد، فقد توجد كلمة لا تعبر عن وصم، لكن المجتمع يصرفها لهذا المعنى الذي يجعلها أحد مفاتيح الأوصام والتمييز السلبي في المجتمع. وهذا ما عليه كلمة الإعاقة والمعاق اليوم!

---

9 للمزيد حول موضوع مقاربة معرفية حول علاقة الإعاقة بالجسد، أنظر: بلغلول فتحي، اكيوان مراد، زعبار سليم، سوسيولوجيا الإعاقة الحركية: مقاربة ابستيمولوجية للظارة الجسدية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ج/قسم العلوم الاجتماعية، العدد 11(الجزائر-2014)، ص ص 25-34.

10 بلغلول فتحي، اكيوان مراد، زعبار سليم، سوسيولوجيا الإعاقة الحركية: مقاربة ابستيمولوجية للظارة الجسدية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ج/قسم العلوم الاجتماعية، العدد 11(الجزائر-2014)، ص 26.

11 موقع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، للمزيد، أنظر الرابط الأتي: https://www.dohadictionary.org/dictionary/%D9A%8D%82%9D%7A%8D%9B%8D%7A%8D%84%9D%7A%8

12 موقع: قاموس المعاني على الرابط الأتي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9A%8D%82%9D%7A%8D%9B%8D%7A%8D%84%9D%7A%8

13 يعد الوصم حسب التعريف"علامة يسم بها المجتمع الفرد"، للمزيد حول هذا الموضوع، وحول التناول السوسيولوجي للوصم، أنظر: فؤاد أعراب، التدبير الطبي والأسري لوصم التوحد في مدينة القنيطرة المغربية: من الانكار إلى الاعتراف، عمران، المجلد8، العدد31(قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2020)، ص ص 31-59.

في المجتمعات العربية، من خلال ميدان الحياة اليومية، واللهجة المستعملة، النداء على ذوي الاعاقة، حسب اللهجات في الوطن العربي، تصدح وتنضح النداءات بالوصم؛ ففي المغرب مثلا، ينادى في الثقافة الشعبية على كل ذي إعاقة بنوع القصور الخلقي أو المكتسب عنده، وهذا ما يعد فعل، لا يعطى أهمية لما عليه التنابز بلقب نوع من الإعاقة على الأشخاص الذين هم في تلك الوضعية. بل، إن هناك خرق في بعض التصورات، يرى ما معناه؛ أن ذوي الإعاقة ليس باستطاعتهم الفعل الكثير في مسار الحياة الاجتماعية وأنساقها، مع العلم أن العديد من التجارب أثبتت على القدرات الكبيرة لذوي الإعاقة في عدة ميادين في الحياة، وعلى رأسها الأمور العملية، إذ من ذوي الإعاقة من أتيحت لهم فرصة التعلم، ورفع المعيقات البنيوية من أمام طريق تفوقهم، وعبروا عن قدرات وصفت بأنها نوعية، ومنها تأتي تسمية ذوي الهمم العالية التي يقترح استبدالها كإسم لذوي الإعاقة حسب بعض الآراء.

إذا، تنم النداءات على ذوي الإعاقة بما هم عليه من إعاقة، نوعا من أنواع العنف الذي تحمله تمثلات المعبر عنها في تسميات المناداة بها في الحياة اليومية، اتجاه شريحة ذوي الإعاقة، فعنف التسمية، لا غبار عليه سواء في اللهجة المغربية، أو التونسية والمصرية...إلخ.

بالرغم من غياب البنية التحتية الأساسية لذوي الإعاقة، للمضي قدما دون الاعتراض والمنع في الحياة؛ بدء من البيت والشارع، مرورا بوسائل النقل، وصولا إلى المدرسة...، إلا أن في العالم مجموعة من النوابغ في اللغة والعلم والفكر والثقافة والفن..، هم من شريحة ذوي الإعاقة. إذا أن مسألة ذوي الإعاقة، حسب التمثلات العنيفة من وحي الثقافات الشعبية العربية لا تعكس حقيقة ذوي الإعاقة، بل تسير في رؤية أحادية، حيث تم فيها الخلط بين الصحة والمرض مع ذوي الإعاقة. لقد زاد الخلط بين ذوي الإعاقة والعجز، جراء سياسة التخطيط المجالي والتنموي بدون مراعاة مطالب ذوي الإعاقة في المجال. وعليه غاب ذوي الإعاقة عن مفاصيل الحياة، وتغلغل في المخيال الثقافي الشعبي، وضع الاعاقة، بمعناه السلبي.

2- تأطير مفهوم الإعاقة في اصطلاح العلوم الإنسانية والاجتماعية

ساهمت العلوم الإنسانية والاجتماعية، في الكشف عن حقيقة العديد من الظاهر السوسيوصحية، وقدمت لها نظريات وتفسيرات، كما شخصت لها داء المرض، وحددت دواء المعالجة والتدخل. ومن هذه العلوم، علم الاجتماع، الذي جعل مسألة ذوي الإعاقة في قلب معادلة تناوله، تحت تقاطعات عدة من بينها سوسيولوجيا المرض والصحة، وفروع أخرى. ومن قوة التدخل السوسيولوجي في مسألة الإعاقة؛ التشخيص والتحليل للواقع السوسيو-اقتصادي لذوي الإعاقة، وأهميته في التخطيط لسياسات ناجعة من أجال تجاوز التهميش المادي والمعنوي لذوي الاعاقة، الذي يتجلى في عدم وجود بنيات تحتية تراعي مطالب ذوي الاعاقة، والحيف الثقافي الاجتماعي، الذي يحدده السوسيولوجي في اللغة والتعبير اليومي في الثقافة الشعبية، والخطاب العنصري والتمييزي ضد شرائح المجتمع. إن السوسيولوجيا كباقي التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى تنظر، نظرة عميقة لذوي الإعاقة على اعتبار هذه القضية قضية سوسيولوجية بإمتياز.

إن مفهوم الإعاقة هو مفهوم جديد، يؤكد على مقاربة تم خلالها، تجاوز مفاهيم أخرى كانت تستعمل للإشارة إلى الأشخاص في وضعية الإعاقة، كاستخدام مفهوم المعوقين (Handicapped)، ومفهوم المقعدين(Cripsled)[14]، وغيرها من المفاهيم المعربة عن رؤية نوعا ما تحمل في متنها تمثلا ووصما ضمنيا. ومن هذه التسميات، تم الانتقال لاستخدام مفهوم الإعاقة، حيث سيصبح معتمدا في دواليب المؤسسات الأممية، ونحوها من المؤسسات التربوية.

لقد جاء استخدام مفهوم الإعاقة بديلا عن باقي المفاهيم السابقة، في اطار ما يطلق عليه الحركات الاجتماعية(Mouvements Sociaux)، النضالية، من بينها "حركة حقوق الإعاقة"، التي تردد صداها في بريطانيا خلال ثلاثينات القرن الماضي، التي ستعطي لقضية ذوي الإعاقة زخما دوليا وعلميا. ومن هذه الأرضية التاريخية سيتم الانتقال من التصور المرضي والصحي الذي يؤكد على أن المشكل شخصي في ذات ذوي الإعاقة، إلى التصور الجديد، أن الإعاقة "قضية إجتماعية وسياسية"[15]. ستبعث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية_التي نجم عنها وعن الحرب العالمية الأولى ملايين من المصابين ومنهم من لحقتهم إعاقة مكتسبة_.

يتم تعريف الإعاقة(Handicap)، حسب "معجم مصطلحات الإعاقة العقلية"، على أنها "حالة أو انحراف بدني أو إنفعالي من عدم قدرة الفرد على تلبية المتطلبات التي يستوجبها دوره الطبيعي في الحياة، وذلك نتيجة للإصابة أو العجز عن أداء الوظائف الفسيولوجية أو السيكولوجية. ويطلق على مثل هذا الفرد 'معوق'"[16]. أما في معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، فيشير إلى الإعاقة، من خلال تعريف المقعد الذي "هو الفرد الذي يختلف عمن سيطلق عليه لفظ'سوي' أو 'عادي' في النواحي الجسمية أو العقلية أو المزاجية أو الاجتماعية إلى الدرجة التي تستوجب عمليات التأهيل الخاص حتى يصل إلى استخدام أقصى ما تسمح به قدراته ومواهبه"[17].

3- الإعاقة كمفهوم مؤسساتي دولي

على ضوء الحركات الاجتماعية للنضال من أجل حقوق الانسان، والنضال ضد التميز والتهميش واللامساواة، كانت من الحركات الاجتماعية التي حققت مكتسبات حقوقية في دواليب المؤسسات الأممية، حركة ذوي الإعاقة، حيث سيتم ميلاد " اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (OHCHR).

تشير الأمم المتحدة في ديباجة "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"[18] إلى أن حقوق الإنسان تعني "جميع أفراد الاسرة الإنسانية"، وتؤكد على عدم "التميز من أي نوع، الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها" وأن الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والحريات الأساسية غير قابلة "للتجزئة

14 طوني بينيت وآخرين، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1(2010). ص 100.

15 نفس المرجع، ص 102.

16 عبد الرحمن سيد سليمان، معجم الإعاقة العقلية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2014.

17 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، لبنان، 1982، ص 190.

18 للإطلاع على الاتفاقية أنظر: موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR): https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities

وترابطها وتعاضدها وضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز". وحسب ديباجة الاتفاقية التي تشكلت بعض مخاض طويل في دواليب الأمم المتحدة، حيث ترجع ارهاصات الاتفاقية إلى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومن هذا التاريخ بدأت التوصيات والنقاشات تسلك هذا الاتجاه نحو اعداد وثيقة من شأنها أن تحمي حقوق ذوي الإعاقة، نظرا لأمر واقع التمييز والحيف الذي أكدته دراسات وخبراء الأمم المتحدة في هذا الشأن، وهيئات المجتمع المدني المهتم بذوي الإعاقة. وعلى ضوء التفاعل بين الهيئات الحقوقية والمجتمع المدني وبعض الدول، تم تقديم مقترح اتفاقية ذوي الإعاقة من قبل دولة الميكسيك، وعلى أثر التدافع الدولي والمدني والحقوقي، خرج نص الاتفاقية، واعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام في 13 دجنبر 2013. ودخلت الاتفاقية حيز فتح التصويت عليها في السنة الموالية. منذ ذلك الحين والدول تتعاقب على توقيع عليها.

تسعى الاتفاقية حسب ديباجتها، إلى تعزيز وحماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة في الاسرة الإنسانية. وتؤكد ديباجة الاتفاقية على"أن الإعاقة تشكِّل مفهوما لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة، والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين". وذلك على الصعيد الوطني الواحد والإقليمي والدولي. كما أكدت الاتفاقية على إعطاء أهمية في استراتيجيات التنمية المستدامة، والأخذ بعين الاعتبار لحالة ذوي الإعاقة، في برامجها التنموية، فذوي الإعاقة ممن تعترض طريقهم حواجز لا تمكنهم من المشاركة "على قدم المساواة مع الاخرين".

وتؤكد الاتفاقية على ضرورة التعاون بين البلدان، على الخصوص البلدان النامية، كما تؤكد على "تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة باستقلالهم الذاتي واعتمادهم على أنفسهم، بما في ذلك حرية تحديد خياراتهم بأنفسهم" ومع أخذ بعين الاعتبار بالمقاربة التشاركية في خطط التنمية. ومن أهم التعريفات التي يمكن الإحالة اليها، تعريف "مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة"، الذي يعرف "الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم أشخاص أكثر عرضةً من السكان الآخرين لمواجهة قيود في أداء مهام محددة أو المشاركة في نشاط ما، وذلك بسبب القصور في أداء الأنشطة الأساسية مثل المشي أو النظر أو السمع، حتى وإن تم تحسين الظروف باستخدام الأجهزة المساعدة أو البيئة الداعمة أو الموارد المتوفرة. وقد لا يواجه هؤلاء الأشخاص قصوراً في أداء أنشطة مثل زيارة الكنيسة أو الذهاب إلى التسوق بفضل حصولهم على فرص التكيّف اللازمة على الصعيد الشخصي أو البيئي. ومع ذلك، يبقى هؤلاء الأشخاص أكثر عرضةً لمواجهة القيود في أداء الأنشطة و/أو المشاركة مقارنةً بالأشخاص الآخرين، بسبب وجود قصور في أداء الأنشطة الأساسية، وبسبب غياب التجهيزات اللازمة الذي يمكن أن يهدد مستوى مشاركتهم الحالية"[19].

19مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة، هي مرجع دولي في الإحصاءات المتعلقة بذوي الإعاقة: للمزيد حول التعريف أنظر موقع الايسكوا على الرابط التالي: https://e-1350inclusion.unescwa.org/ar/node/

ثانيا: الإعاقة في سياق المؤسساتي المغربي

1- أرضية التشريع المغربي لذوي الاعاقة

يعد المغرب، من بين الدول التي التحقت بالموقعين على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كان ذلك خلال الثامن من أبريل 2009[20]، ومن خلال هذه الأرضية، وغيرها[21] من الاتفاقات الدولية التي وقع عليها المغرب. فمن أرضية مرجعية الدستور المغربي، وشرعية المواثيق الدولية، سن المشرع المغربي قوانين خاصة بحقوق الأشخاص في وضعية ذوي الإعاقة، تؤطر حقوقها والتزاماته المؤسساتية والسياسات العمومية اتجاه فئات ذوي الإعاقة. وبالعودة إلى وثيقة الدستور المغربي-2011، نجد في مقدمة تصديره: "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان". وفي الفصل 19، يتحدث النص الدستوري عن بعض مقتضيات الحريات والحقوق، فحسب النص "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" وفي الفصل 34، يتحدث المشرع المغربي بصريح العبارة على أن من واجب السلطات السهر على تفعيل سياسة تراعي ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي هذا يشير نص الدستور إلى الأتي: "تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

-معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها؛

---

20 للإطلاع على الاتفاقية أنظر: الجريدة الرسمية عدد 5977 بتاريخ 12 شتنبر 2011 _الجريدة الرسمية؛ هي جريدة تقوم بإخبار المواطنين بالقرارات الصادرة عن الدولة والمستجدات _ أو أنظر الرابط الأتي: https://adala.justice.gov.ma/reference/html/Ar/1327.htm.

21 تستند السياسات العمومية المغربية الموجهة لذوي الإعاقة، على "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولاسيما المادة 10 والتي تلتزم من خلالها الدول الأطراف على تنزيل الحقوق التي تتظمنها الاتفاقية؛ أهداف التنمية المستدامة 2015 – 2030: لاسيما ما يتعلق باستفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، ووضع مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ دستور المملكة 2011 الذي نص على حظر ومكافحة كافة أشكال التمييز على أساس الإعاقة، والتزام السلطات العمومية، كم نص على ذلك الفصل 34، بوضع وتفعيل برامج تضمن ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كافة الحقوق والحريات على أساس المساواة مع الآخرين؛ القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والذي ألزم الدولة والجماعات الترابية على إدراج الأهداف التي وضعها هذا القانون في السياسات والبرامج التي تعمل على تنفيذها؛ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: والتي نصت على إعداد مخطط استراتيجي وطني يترجم التوجهات الاستراتيجية الوطنية ويرتكز على نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، وينسجم مع مقتضيات الاتفاقية الدولية" للمزيد أنظر موقع الوزارة الوصية: وزيرة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة، على الرابط التالي: https://social.gov.ma/%D8%A9%81%9-%D5B%8D%7A%8AE%D%8D%4B%8D%3A%8D%84%9D%7A%8A-%D8%A9%9D%9B%8D%6B%8D%88%9%D-%D8%A9%AD%D%8D%85%9D%84%9D%7A%8/%D9A%8D%82%9D%7A%8D%9B%8D%5A%8%D-%D8%AE%D%8D%85%9A-%D8%9D%86%9D%7A%8AB%D%8D%84%9D%7A%8%D-%D8%A9%86%9D%7B%8D%88%9D%84%9D%7A%8-%D84%9D%85%9D%9B%8D%84%9D%7A%8%D/%D8%A9%87%9D%86%9D%84%9D%84%9%D

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع".

شكلت هذه الأرضيات الدستورية والحقوقية، منطلقا من أجل رسم سياسات عمومية في المغرب من أجل النهوض بأوضاع ذوي الإعاقة في المجال المغربي، الذين يصنفون ضمن الفئات الاجتماعية المهمشة[22]، وعلى أثر الحركة الحقوقية والنضالية لذوي الإعاقة في المغرب، بات مسألة وقضية ذوي الإعاقة في قلب النقاشات العمومية، التي تستقصي تنزيل المقتضيات الدستورية والحقوقية للحكومات المتعاقبة بعد دستور 2011. وعلى أثر التزام الدولة المغربية، وحركة ذوي الإعاقة في المجال المغربي، التي يترافع عنها ذوي الإعاقة والمجتمع المدني والحقوقيون، الجمعيات والاعلام...إلخ. تم اخراج استراتيجية الدولة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... لذوي الإعاقة. وتعد سنة 2015، منعطفا وتحولا في سيرورة وتعزيز منظومة الحماية الفعلية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. ويعبر عن هذا المضمار، وضع مخطط العمل الوطني 2017-2021 لأجرة وتنفيذ هذه السياسة العمومية. ويعتبر "مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وثيقة إجرائية لتنزيل السياسة العمومية المندمجة في المجال، والتي صادقت عليها اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في 24 نوفمبر 2015. وهو ثمرة عمل مشترك، ساهمت فيه كل القطاعات الحكومية المعنية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة باقتراحاتها. ويعتبر مخطط العمل الوطني ترجمة للتوجهات الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويتكون من 6 محاور و24 ورشا و150 مشروعا و419 تدبيرا. ويحدد لكل مشروع وتدبير القطاع المسؤول والشركاء ومؤشرات الإنجاز والأثر وسنة البرمجة. ويمتد لخمس سنوات من 2017 إلى 2021".

من الجدير بالذكر، في هذا السياق الإشارة إلى القوانين المتعلقة بذوي الإعاقة؛ وفي ذلك، أصدر المشرع المغربي:

- قانون إطار رقم القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض 2016؛
- القانون رقم 05.81 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر؛
- القانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين؛
- القانون رقم 03.10 المتعلق بالولوجيات).

22 يمكن الرجوع إلى احتجاجات ذوي الإعاقة عقب كل يوم عالمي في 3 من دجنبر، أو احتجاجاتهم بصفة عامة، وترافعهم عن حقوقهم وحالة التهميش، وحالة تنزيل السياسات العمومية المراعية لحقوقهم التي تنص عليها المواثيق الدولية والدستور المغربي. وذلك في وسائل الاعلام المغربي العام والخاص والمواقع الإعلامية تفتح نافذة لذوي الإعاقة.

وغيرها من التشريعات التي تهدف في مجملها إلى تعزيز الحماية التشريعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي ترمي في مجملها إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج والتمتع بحقوقهم الأساسية في مجالات التربية والتعليم والصحة والتكوين والاندماج المهني والمشاركة الكاملة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2- تعريف الإعاقة في المغرب وأصنافها

أ- تعريف الإعاقة

تطلب اجراء دراسة لذوي الإعاقة في المجال المغربي، تحديد التعريف الاجرائي الذي سيقوم بتوجيه الدراسة في الميدان، وكان من أهم الإشكاليات التي صرحت بها لجنة الدارسة، في مقدمة البحث الوطني[23] الأول من نوعه حول الإعاقة التصريح التالي: "تتسم إشكالية الإعاقة بكونها بالغة التعقيد، ذلك أن الإعاقة متعددة في جوانبها المختلفة، سواء من حيث تعريفها أو من حيث الأشكال التي تتخذها أو ما ينجم عنها من قصور ومعاناة، بالنسبة للأشخاص المعنيين إلى جانب تحديد الفاعلين في هذا المجال، والتمثل السائد لدى الجمهور العريض ولذا الأشخاص في وضعية إعاقة أنفسهم، كما أن هذه القضية تعني قطاعات عديدة ومتنوعة مثل الصحة والتربية والتكوين المهني والنقل والمنشآت العمومية والحقوق والإدماج الاجتماعي، إلخ"[24]. وفي إطار تحديد التعريف الاجرائي لذوي الإعاقة في البحث الوطني، لاسيما أنه اعتمد على لجنة متعددة التخصصات، وبالاعتماد على المقاربة التشاركية في ذلك، تم تحديد التعريف الاجرائي من خلال خلفية متعددة القراءات والتحليل، وهذا ما أطلق عليه البحث "مقاربة متعددة الأبعاد لإشكالية الإعاقة"، التي أقر فيها؛ أن الإعاقة "لا يتم النظر إليها كنتيجة وحيدة لمشكل صحي خاص بل كتفاعل لمحدودية القدرات الوظيفية الناجمة عن هذا المشكل الصحي، وكذا العوامل الشخصية(الهوية والوضع الاجتماعي إلخ) والبيئية(وسط العيش والمحيط إلخ) الخاصة بالشخص في وضعية إعاقة"[25]. وعلى ضوء استنتاجات المقاربة السابقة، تم إقرار التعريف الاجرائي الذي يعرف الإعاقة على المنوال التالي:" تعتبر الإعاقة تقييدا لأنشطة شخص ما و/ أو حدا لمشاركته الاجتماعية بشكل دائم أو مؤقت، ثابت أو متطور، من جراء قصور أدى إلى تلف لإحدى الوظائف أو لمجموعة وظائف حركية أو حسية أو ذهنية بشكل منعزل أو مركب، وإلى انحصار القدرات الوظيفية. ويمكن للعوامل الشخصية والبيئية أن تكون إما عوائق أو مسهلات فيما يخص الأنشطة أو المشاركة الاجتماعية لشخص"[26]. وفي البحث الوطني الثاني لذوي الإعاقة بالمغرب، تم الاعتماد على نفس المقاربة النسقية التي ترى أن" الإعاقة هي نتيجة للتفاعل بين العوامل الشخصية(القصور) والعوامل البيئية(الحواجز السلوكية والبيئية) والتي يتعين على المجتمع إزالتها"[27].

---

23 البحث الوطني حول الإعاقة، هو عمل صادر عن: كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين(بدعم من الاتحاد الأوربي)، تم تحيين نتائج الدراسة سنة 2006. تحت عنوان" البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج، (2006).

24 البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين(بدعم من الاتحاد الأوربي)، (2006)، ص 4.

25 نفس المرجع، ص 8.

26 نفس المرجع، ص 9.

27 البحث الوطني الثاني حول الإعاقة2014: تقرير تفصيلي، المملكة المغربية، وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية، ص15.

ب- أصناف الإعاقة

من خلال ما تقدم، تناولنا ارهاصات واستنتاجات المتعلقة بتعريف الإعاقة عموما، والتي تعد من المنظور السوسيولوجي، الظواهر الاجتماعية الشاملة والمركبة، والتي تتقاطع في الاشتغال عليها، مجموعة من المتدخلين والفاعلين على جميع مستويات دورة المشروع، التشخيص، التخطيط، التنفيذ، التقييم. ومما يتطلب الوقوف عنده، التساؤل عن من هو المعاق؟ ومن مدخل الجواب عن هذا السؤال، سنقف عند تحديد أنواع الإعاقة؟

المعاق، لغة هو اسم مفعول من أعاق، واصطلاحا من تمنع موانع عن ممارسة نشاطه الإنساني، سواء كان ذا العائق ناجم عن مانع بدني، أو نفسي، أو عقلي، أو إجتماعي. وحسب استنتاجات "البحث الوطني الأول حول الاعاقة"، يعرف الشخص في وضعية إعاقة كل" شخص وقع تقييد أنشطته و/ أو مشاركته الاجتماعية بشكل دائم أو مؤقت، ثابت أو متطور من جراء قصور و/ أو انحصار لقدرات الوظيفية. ويمكن للعوامل الشخصية والبيئية أن تشكل إما عائقا أو مسهلات فيما يخص الأنشطة، أو المشاركة الاجتماعية للشخص"[28]. حسب مضامين البحث، تتعد أنواع الإعاقة، لكن يميز فيها بين سبعة أنواع كبرى، كما توضح الخطاطة الأتية:

خطاطة1: أصناف الإعاقة الكبرى بالمغرب

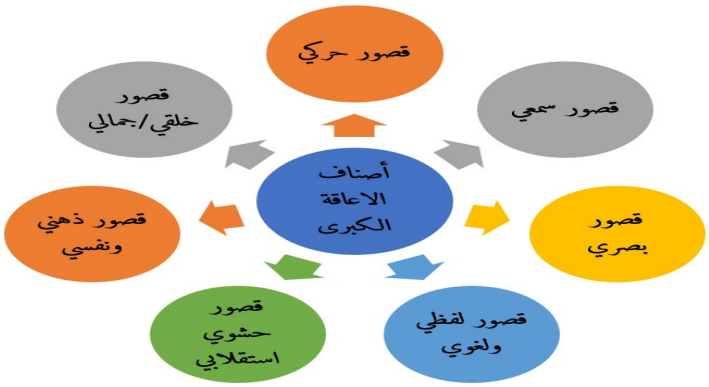

إعداد الباحث، المصدر(البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج(2006))

ثالثا المجال المغربي والاعاقة

1- لمحة عن عدد السكان بالمغرب

أ- نسبة الإعاقة في العالم

بادئ ذي بدء، تم في نونبر سنة 2022، الاعلان عن خبر يتعلق بعدد السكان في العالم، الذي بلغ حيث تشير الاحصائيات 8 مليار نسمة[29]، وحسب منظمة الصحة العالمية، يقدر عدد الأشخاص في وضعية إعاقة حسب تقرير سنة 2022: 1.3 مليار نسمة، أي ما يمثل 16% من مجموع سكان العالم.

28 البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج(2006)، ص 9.

29 للمزيد حول قضية السكان ونمو السكاني في العالم أنظر: https://www.un.org/ar/global-issues/population

مبيان-1: نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم

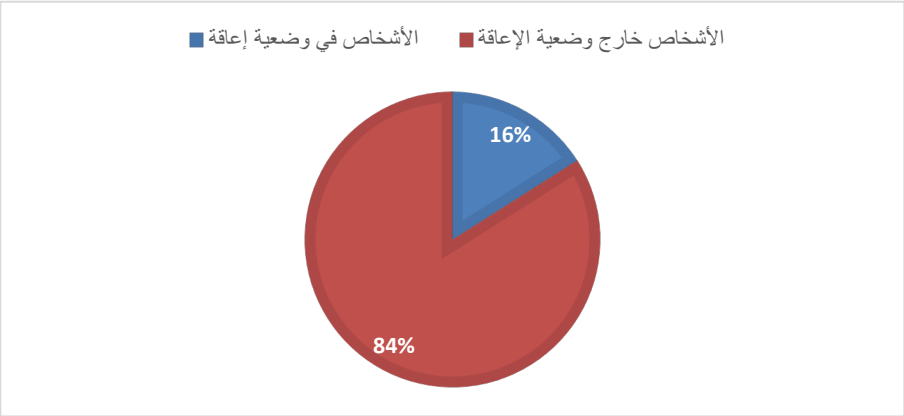

اعداد الباحث، المصدر: منظمة الصحة العالمية،

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health

ب- عدد السكان والاسر بالمغرب ووسط الاقامة

عرف المغرب كباقي المجالات العالمية، طفرة كمية من حيث النمو السكاني، وحسب المعطيات الإحصائية الرسمية بالمغرب، يقدر عدد السكان المغرب ب 36313189 نسمة[30] ، لقد عرف المشهد الديمغرافي المغربي خلال نصف قرن الماضي، نموا سكانيا بوتيرة سريعة؛ إذ لم تتجاوز ساكنته 11635000 نسمة سنة 1960م، لينتقل أزيد من 36 مليون نسمة، كما تشير الساعة الديمغرافية للمغرب.

جدول-1: تطور عدد السكان في المغرب

السنوات	مجموع عدد السكان	سكان الوسط الحضري	سكان الوسط القروي	الكثافة السكانية في كلم2
2014	33848000	20432000	13416000	48
2004	29892000	16465000	13428000	42
1994	26074000	13408000	12660000	37
1992	25095000	12556000	12539000	35
1982	20419000	8730000	11689000	29
1971	15379000	5410000	9969000	34
1960	11626000	3389000	8237000	25

30 للمزيد حول الإحصاءات الرسمية حول عدد السكان والسكنى، أنظر: المغرب في أرقام(2022)، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب الرباط،2022، ص14.

اعداد الباحث، المصدر: المصدر المندوبية السامية للتخطيط (/http://rgphentableaux.hcp.ma)

2- مؤشرات انتشار الإعاقة خلال محطة 2006 و2014

في المجال المغربي هناك ثلاثة مصادر رئيسة، تتعلق بإعطاء خصائص إحصائية نوعية وكمية عن الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب، وهم:

-البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج(2006)، كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين(بدعم من الاتحاد الأوربي)؛

-البحث الوطني الثاني حول الإعاقة(2014): تقرير تفصيلي، المملكة المغربية، وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية؛

-الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة2014، المندوبية السامية للتخطيط.

أ- نسبة إنتشار الإعاقة حسب "البحث الوطني" الأول والثاني

في البحث الوطني الأول: بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة مليون و530 ألف مغربي، يمثلون ما نسبته 5.12% من مجموع السكان تلك الفترة. ونشير إلى ارتفاع نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة بالمجال القروي مقارنة بالمجال الحضري بحوالي 0.81 %.

أما في البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، الذي أجري سنة 2014، فقد بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة 2264672 حالة يمثلون ما نسبته 6.8% من مجموع السكان تلك الفترة.

جدول-2: نسبة الإعاقة في المجال المغربي

المجال	نسبة الإعاقة(%)	
	البحث الوطني 2006	البحث الوطني الثاني 2014
على الصعيد الوطني	5.12	6.8
على الصعيد الحضري	4.81	6.66
على الصعيد القروي	5.62	6.99

اعداد الباحث، المصدر البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج(2006) و البحث الوطني الثاني حول الإعاقة(2014): تقرير تفصيلي

ومن خلال مقارنة نسبة انتشار الإعاقة ما بين إحصاء 2006 و2014، يتبن أن نسبة الإعاقة ارتفعت بسنبة 1.68%.

ب- نسبة انتشار الإعاقة في المغرب حسب دراسة المندوبية السامية للتخطيط(RGPH2014)

تعد المندوبية السامية للتخطيط مؤسسة حكومية تسهر على العديد من المهام الحكومية المتعلقة بالدراسات الإحصائية، كالإحصاء العام للسكان والسكنى، والإحصاءات الاقتصادية، وغيرها من الأبحاث والدراسات التي تتعلق بمتغيرات التنمية والاقتصاد، وهي الجهة الرسمية التي تزود صانعي السياسات الترابية في المغرب، بالاحصاءات والمسوح المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للمجتمع المغربي. ومن بين الدراسات التي أصدرتها هذه المؤسسة دراسة الإعاقة في المجتمع المغرب، التي صدرت مع نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنة سنة 2014. وحسب نتائج هذه الدراسة فإن عدد الأشخاص في وضعية إعاقة على الصعيد المغربي، بلغ ما مجموعه، مليون و703 ألف و424 شخص. وتقدر نسبة انشار الإعاقة من مجموع عدد سكان بحوالي 5.1%.

مبيان2: نسبة انتشار الإعاقة بالمغرب حسب إحصاء 2014

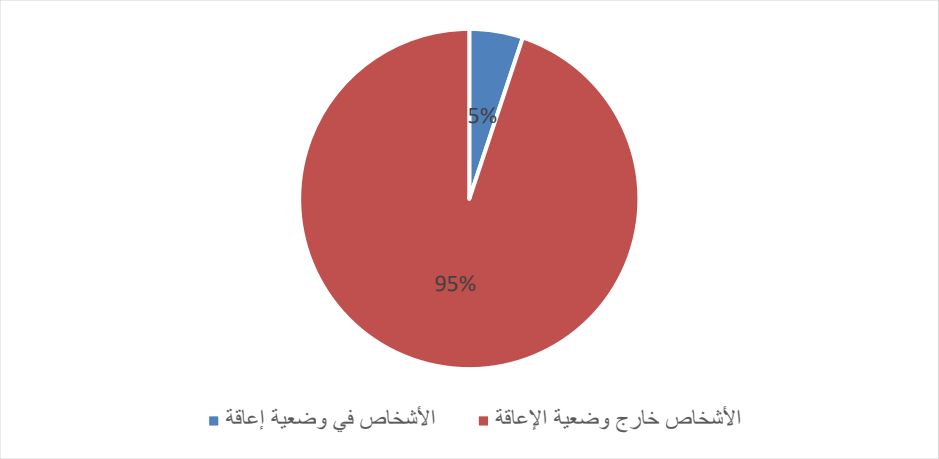

اعداد الباحث، المصدر: المندوبية السامية للتخطيط RGPH2014

وتتوزع نسبة انتشار الإعاقة بين المجال الحضري والقروي، للمجال القروي 5.5%، حيث سجل ما عدده 975591 شخص بالوسط القروي، في حين سجل بالوسط الحضري 727833 شخص من ذوي الإعاقة، أي نسبة 4.8%، بفارق بين الوسطين يبلغ 0.7 %.

مبيان3: نسبة انتشار الإعاقة بالمغرب بين الوسط القروي والحضري

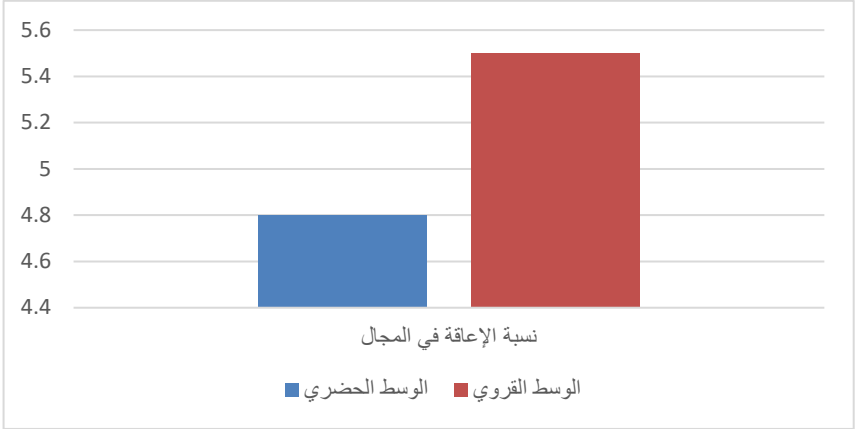

اعداد الباحث، المصدر: المندوبية السامية للتخطيط RGPH2014

وتشير دراسة المندوبية لتوزيع نسبة الإعاقة حسب الجنس على الصعيد المغربي، فعند الذكور يسجل ما 5.0%، بينما عند الاناث يسجل ما نسبته 5.1%. في الوسط الحضري(4.8) ترتفع نسبة الاعاقة عند الاناث بنسبة 0.4%، في حين في الوسط القروي(5.5) الأمر معكوس، إذ تتجاوز نسبة الإعاقة في صفوف الذكور الاناث بما يقدر 0.3%.

مبيان3: نسبة انتشار الإعاقة بالمغرب بين الوسط القروي والحضري

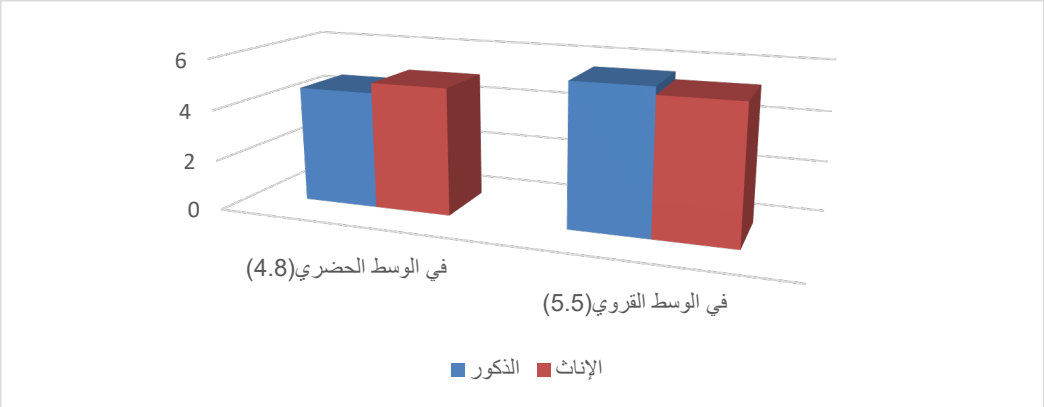

اعداد الباحث، المصدر: المندوبية السامية للتخطيط RGPH2014

ت- أكثر أصناف الإعاقة في المغرب حسب البحث الثاني2014

يقدم الجدول الآتي تباين عدد الأشخاص في حالة إعاقة في المغرب إحصاء المندوبية السامية(RGPH2014)، والبحث الوطني الثاني حول الإعاقة(2014):تقرير تفصيلي. وهما بالمناسبة أهم المصادر التي تقدم مؤشرات حول الإعاقة بالمغرب.

جدول-3: تباين مؤشرات الإعاقة

الاحصاءات	عدد أشخاص ذوي الاعاقة	نسبة إنتشار الاعاقة	نسبة إنتشار الإعاقة في الوسط القروي	نسبة إنتشار الإعاقة في الوسط الحضري
إحصاء المندوبية السامية(RGPH2014)	1703424	5.1	5.5	4.8
البحث الوطني الثاني حول الإعاقة(2014):تقرير تفصيلي	2264672	6.8	6.99	6.66
الفارق أو التباين	561248	1.7	1.49	1.86

اعداد الباحث، المصدر: السامية(RGPH2014)، والبحث الوطني الثاني حول الإعاقة(2014):تقرير تفصيلي

تضح من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، أن هناك تباينات بين الدراستين، يعزى سبب ذلك إلى مفهوم الإعاقة الاجرائي، وعملية المسح، وعلى العموم، وحسب نتائج الوزارة الدراسة المنجزة من طرف وزارة

التضامن والمرأة_ أي البحث الوطني الثاني؛ الذي وقف على ستة أصناف كبرى للإعاقة منتشرة في المجتمع المغربي. وهي أصناف مرتبطة بالقصور البصري،والقصور السمعي، والقصور الحركي والذهني والرعاية الصحية والتواصل. وهذه الأنواع تتوزع حسب عمق ثلاثة حالات، وهي: حالة خفيفة إلى متوسطة؛ حالة عميقة جدا؛ وحالة من خفيفة إلى عميقة جدا. وحسب نتائج البحث الوطني الثاني سجلت النسب التالية، كما يوضح المبيان الأتي:

مبيان 4: نسبة انتشار الإعاقة بالمغرب حسب الحدة والعجز الوظيفي

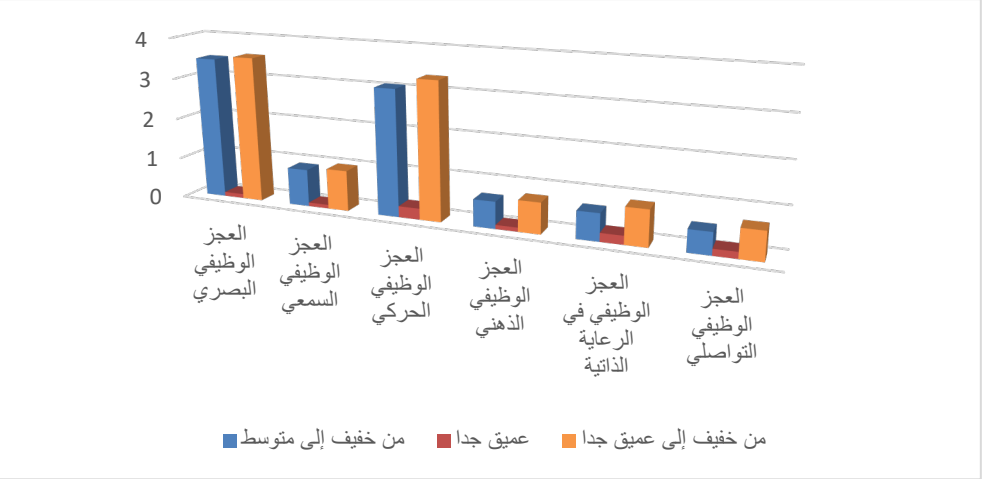

إعداد الباحث، المصدر(البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج(2006))

3- مكتسبات وتحديات ذوي الإعاقة بالمغرب

صنف المغرب على صعيد الوطن العربي ضمن أكثر الدول التي تسجل فيها حالة الإعاقة، وهذا ما يعني أن المغرب تعد فيه الإعاقة من أحد القضايا المجالية في المجتمع، حيث نجد ما مقداره كل أسرة من بين أربع أسر لديها شخص في وضعية إعاقة ما. وعلى ضوء المكتسبات التشريعية واعتماد سياسات ترابية دامجة تراعي ذوي الإعاقة في اعداد مشاريع التنمية في المجال المغربي (تجهيز بينية التحتية، التعليم، الصحة...إلخ)، وما اكتسبته قضية ذوي الإعاقة في المجتمع المغربي من زخم اعلامي في النقاشات العمومية، وعلمي داخل الكليات والجامعات. لا يزال هناك العديد من الاشكالات التي تحول دون إرضاء ذوي الإعاقة في المجال المغربي. وتحول دون بلوغ تطلعاتهم. وهذا ما تؤكده احتجاجات ذوي الإعاقة في اليوم الثالث من شهر دجنبر من كل سنة، حيث يخرج ممثلو ذوي الاعاقة لتعبير عن مطالبهم في اليوم العالمي لذوي الاعاقة.

ومن بين الملاحظات الأولية المسجلة في هذا الإطار، وجود تباين في الخدمات هناك فروق في الخدمات الأساسية والاهتمام بوضعية ذوي الإعاقة في المجال المغربي، التي تندرج في خانة أزمة التنمية في المجال المغربي بشكل عام؛ حيث تتعمق أزمة التنمية بمفهومها الواسع من المدينة نحو القرية[31]، إذ حال البنية التحتية والامكانيات والاهتمامات بذوي الإعاقة والمؤسسات الفاعلة في شأن ذوي الإعاقة هي حضرية بامتياز، بينما في الأوساط

31 للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: خريطة الفقر بالمغرب، الدراسة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط 2014.

القروية هناك واقع أكثر تأزما، حيث يلاحظ أن طبيعة المجال ومكوناته ومستوى تنميته، يرخي بضلاله على الأشخاص في وضعية إعاقة. أي أن أزمة ذوي الإعاقة في المجال الحضري ليست هي الازمة عينها في المجال القروي، ومن المفارقات في هذا الشأن على سبيل المثال، حالة الفقر المتعدد الابعاد الذي يخيم بقوة على المجال القروي بالمقارنة مع المجال الحضري. هذا الأخير الذي تنشط فيه مؤسسات ذوي الإعاقة والمجتمع المدني، الذي يجعل من خدمة ذوي الإعاقة هدفا لأنشطته. بينما في الأوساط القروية ما يزال العمل في هذا الجانب لا يستجيب للتطلعات الميدانية، وهذا ما تؤكده دراسات المقارنة[32] بين نشاط المجتمع المدني بين المجال القروي والمجال الحضري.

وعلى العموم، يتحدث ذوي الاعاقة في المغرب عن ثلاثة مطالب يعبرون عنها في كل محفل وتظاهرة، وهي:

- المطالبة ببطاقة خاصة بذوي الإعاقة من الوزارة الوصية؛ التي، يدخل ضمن اختصاصاتها مسؤولية تدبير شأن ذوي الإعاقة؛
- منحة للعيش الكريم: يعاني العديد من ذوي الإعاقة من إشكالية الفقر، وليس عندهم أي منفد لسد حاجياتهم الأساسية: لذا تطالب بحق الكفالة من الدولة كحق مشروع؛
- تفعيل قانون 97.13: تفعيل القانون_ الاطار_ المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

هذه المطالب يعبر عنها نشطاء وحقوقيون يتحدثون عن الوضع العام لذوي الإعاقة في المغرب؛ إذ لا يزال يسجل نقصا على عدة مستويات من الخدمات الأساسية، فأمر الواقع لا يرقى لاستجابة مطالب الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، فمسألة الولوجية ما تزال هي أهم سؤال يطرح على الفاعلين التنمويين في المجال المغربي، بالرغم من أن السياسة العمومية المغربية اتجاه الافراد في وضعية إعاقة ترجمت لعديد من الاستراتيجيات منذ سنة 2014 لليوم. فالولوجية ما تزال تشكل أحد أهم المطالب الأساسية، وحينما يتم الحديث عن الولوجية، فيعني ذلك؛ التساؤل عن توفير البينية التحتية التي تحقق الولوجية لذوي الاعاقة من البيت إلى الشارع، والمؤسسات التعليمة، في النقل وفي المؤسسات العمومية، والصحية...إلخ. هذه الإشكالية، هي مسؤولية جميع الفاعلين وتدخل جميع المؤسسات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

من الملاحظ اليوم في المجال الحضري المغربي -خاصة المدن الكبرى- أن البنية التحتية المخصصة لذوي الإعاقة من النقل والمرافق العمومية.. هي محور تركيز الدولة والحكومات المغربية في سياسية المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، حيث تعمل على تحقق توفير بعض الولوجيات التي يمكن معاينتها في العديد من المدن والمراكز الحضرية، لكن هذا لا يعني أن مشكلة الولوجية بمفهومها العام تم تجاوزها. بل هناك إشكال حقيقي يواجه أطفال ذوي الإعاقة في التمدرس فعلى سبيل المثال، بالرغم من انخراط المغرب في سياسية التربية الدامجة؛ التي تنطلق من

32 للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: فوزي بوخريص، في سوسيولوجية العمل الجمعوي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور، ط1(الرباط، دار كوثر برينت للنشر، 2015) أو تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، "وضع ودينامية الحياة الجمعوية"، إحالة ذاتية رقم 2016/28، منشور في موقع المجلس: https://www.cese.ma/ar/.

اعتبار التعليم حق للجميع بدون تمييز، هذا الاعتبار الذي تنص عليه المواثيق الدولية، والمنظمات الحقوقية، شرع المغرب في تبني التربية الدامجة التي تراعي، "الاختلاف والتنوع بين الأطفال" ومن بينهم الأطفال في وضعية إعاقة، غير أنه ما تزال هناك عدة إشكالات مجالية تتجلى في غياب بعض الخدمات الأساسية كالطرق المعبدة وسهولة الولوجي حيث الولوجية، حسب "تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب" هي "قبل كل شيء، يجب أن تكون معمارية، إذ لا يجب تجاهل ما قد يحسه الطفل في وضعية إعاقة من عدم التمكن من ولوج مكان التمدرس بسهولة"[33]. ومنه تعد البوادي حسب مؤشرات الخدمات الأساسية والبنية التحتية بالخصوص غير مساعدة مجاليا لتمدرس ذوي الاعاقة، حيث تطرح هناك إشكالات عدة مزدوجة. والسؤال المطروح، كيف يمكن تحقيق تربية دامجة والمؤسسات التعليمية ومحيطها لا يتوفر على الشروط الموضوعية للتربية الدامجة؟

33 للمزيد أنظر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي(2019)، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب: تقرير موضوعاتي(بشراكة مع اليونسيف)، ص 64.

خاتمة

حينما نتحدث عن إشكالية ذوي الإعاقة بالمغرب نكون بصدد معالجة إشكالية فئة اجتماعية عريضة نسبيا، تعد من بين أكثر الفئات هشاشة، خاصة ذوي الإعاقة المنحدرون من الاسر الفقيرة؛ فالفقر هو أحد المتغيرات الأساسية التي تزيد من حالة الحرمان لذوي الإعاقة.

ترتبط وضعية شريحة ذوي الإعاقة في المغرب بالأوضاع التنموية العامة، حيث المجال وأوضاعه التنموية تنعكس على المجتمع والفرد. ويسجل في المجال المغربي حدة أزمة التنمية في الأوساط القروية، التي تعد أكثر المجالات فقرا، ونقصا في الخدمات الاجتماعية الأساسية حسب العديد من الدراسات السوسيو-اقتصادية، وهذه الأوساط هي من تسجل أعلى نسبة في معدل الأشخاص في وضعية إعاقة.

تأسيسا على ما سبق نسجل أن الفوارق ماكروسوسيو-اقتصادية تملي شروطا على الأشخاص في وضعية إعاقة في المجال المغربي، حيث وضع التنمية غير متجانس بين الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الترابية القروية والحضرية، حيث التفاوت في الخدمات الأساسية أمر واقع بين المراكز والهوامش. وهذا الجانب ينعكس على وقع حالة الإعاقة في المجال، إذ لا يمكن الافلات من املاءاته في المجال المغربي. ما يعني هذا أن أزمة الإعاقة في المجال القروي المغربي هي أزمة مركبة ومزدوجة، تتداخل فيها عدة عوامل من أهمها: الفقر، نقص الخدمات الاجتماعية الأساسية والولوجية، محدودية فعاليات المجتمع المدني والجمعوي، الوعي بقضية ذوي الإعاقة خارج المقاربة "الاحسانية"، الاستعداد القبلي في الثقافة المحلية لتجاوز نظرة التميز...وغيرها من العوامل الأخرى.

قام المغرب في العقد الأخير، بإدماج مسألة الإعاقة في قلب السياسات العمومية، من خلال مجموعة من والإجراءات الاجتماعية التي تجعل الأشخاص في وضعية إعاقة في قلب التدخل الحكومي، اعتمادا على مقاربة تشاركية تجمع بين وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة والقطاعات الوزارية الأخرى كالتربية والتجهيز، والعدل والوظيفة العمومية...إلخ، هذه السياسات أكدت على الانخراط المؤسساتي ومراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في تنزيل السياسات التنموية. لكن، السؤال الذي يطرح اليوم على ضوء ما تقدم من أوراش وبرامج إن على المستوى التشريعي أو على المستوى التنموي في المجال، كيف يمكن فهم استمرارية الوضع المزري لأشخاص في وضعية إعاقة خاصة في الأوساط القروية من مظاهر "النسيان" _الوضاحة من قبيل عدم تلقي دعما مؤسساتيا، وعدم توفر على بطاقة صحية تثبت نوع ودرجةالإعاقة. وكيف يمكن تفسير حالة العزلة المضروبة على الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، واستمرارية بعض التمثلات القديمة في التعاطي مع ذوي الإعاقة في المجال المغربي؟ بل يلاحظ أن مثلا أن امتهان التسول تبقى لصيقة بذوي الإعاقة، كما هو الحال بشوارع مدننا.

لائحة المراجع

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، لبنان، 1982.
- بلغلول فتحي، اكيوان مراد، زعبار سليم، سوسيولوجيا الإعاقة الحركية: مقاربة ابستيمولوجية للظارة الجسدية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ج/قسم العلوم الاجتماعية، العدد 11(الجزائر-2014)، ص ص 25-34.
- طوني بينيت وآخرين، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط1(2010).
- عبد الرحمن سيد سليمان، معجم الإعاقة العقلية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2014.
- فرانسواز اريتييه، ذكورة و أنوثة: فكرة الاختلاف، ترجمة كاميليا صبحي،(مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).
- فؤاد أعراب، التدبير الطبي والأسري لوصم التوحد في مدينة القنيطرة المغربية: من الانكار إلى الاعتراف، عمران، المجلد8، العدد31(قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2020)، ص ص 31-59.
- فوزي بوخريص، في سوسيولوجية العمل الجمعوي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور، ط1(الرباط، دار كوثر برينت للنشر، 2015.
- الوحيشي أحمد بيري وعبد السلام بشير الدويبي، مقدمة في علم الاجتماع الطبي، ط1(ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1989).
- وسيم فنيش، كيف ينظر علم الاجتماع إلى الإعاقة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد7، العدد 2، الجزائر 2022، (ص ص 257-277).
- البحث الوطني الثاني حول الإعاقة 2014: تقرير تفصيلي، المملكة المغربية، وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية.
- البحث الوطني حول الإعاقة، هو عمل صادر عن: كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين(بدعم من الاتحاد الأوربي)، تم تحيين نتائج الدراسة سنة 2006. تحت عنوان" البحث الوطني حول الإعاقة: خلاصة النتائج، (2006).
- تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، "وضع وديناميات الحياة الجمعوية"، إحالة ذاتية رقم 2016/28، منشور في موقع المجلس: https://www.cese.ma/ar/.
- الجريدة الرسمية عدد 5977 بتاريخ 12 شتنبر 2011 _الجريدة الرسمية؛ أنظر الرابط الاتي: https://adala.justice.gov.ma/reference/html/Ar/htm1327.
- خريطة الفقر بالمغرب، الدراسة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط 2014.
- دستور المملكة المغربية(2011).

- القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.
- المغرب في أرقام(2022)، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب الرباط،2022.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي(2019)، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب: تقرير موضوعاتي(بشراكة مع اليونسيف)
- موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/global-issues/population
- موقع الايسكوا على الرابط التالي: https://e-inclusion.unescwa.org/ar/node
- موقع قاموس المعاني: قاموس عربي فرنسي، عربي إنجليزي، على الرابط الأتي: https://www.almaany.com/
- موقع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، للمزيد، أنظر الرابط الأتي: https://www.dohadictionary.org/dictionary
- موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR):
- https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities

موقع وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والاسرة، على الرابط التالي: https://social.gov.ma